الحالة العجيبة للسيد كوشنر

محمد أبو الغيط

ما إن ظهرت مؤشرات نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية بفوز بايدن، حتى تنفس كثيرون في العالم الصعداء، لأنه حانت أخيرا لحظة الخلاص ليس من ترامب فقط، بل أيضا من الصبي المعجزة، جاريد كوشنر. في أحد أفلام سلسلة «مال قذر» التي تبثها شبكة نيتفليكس، نشهد حلقة مخصصة له تحت اسم «مليونير العشوائيات»، تقدّم قصة صعود غير مشرفة لرأسمالي مفترس حتى بالمعايير الرأسمالية الأميركية. يقول العرب القدامى إن العرق دسّاس، ويصدقهم تاريخ آل كوشنر. تولى جاريد، في 2008، إدارة الشركة العقارية للعائلة بعد صدور حكم بسجن والده تشارلز عامين، بسبب محاولته عرقلة تحقيق حول تبرّعات سياسية تجاوز الحد القانوني، حيث استأجر عاهرة أغوت زوج شقيقته، وصوّر لها،هما، ثم ابتزّ الشقيقة به!

إذا كان هذا هو مدى الافتراس الداخلي بين الأسرة وبعضها، فلا عجب أن تتبع أعمال شركة كوشنر العقارية نماذج مبتكرة لافتراس أموال الأميركيين الأكثر فقرا. ..آلية رئيسية هي شراء مبانٍ قديمة، يسكنها مستأجرون بعقود طويلة المدى، ثم تحوّل الشركة حياتهم جحيما، حتى يضطروا للمغادرة، فتعيد تهيئة المكان كإسكان فاخر. التقى الفيلم سكاناً عانوا من نقص الصيانة المتعمّد إلى حد انهيار السقف أو انفجار المياه، أو من عمليات بناء مزعجةٍ مستمرة 24 ساعة.

تم توثيق نمط واسع للبناء بدون ترخيص، أو تأجير المنازل بدون «شهادة إشغال» على الرغم من أنها متطلب قانوني، لتأكيد أن المكان آمن، من حيث الحماية من الحريق ونحوها. في ميرلاند، تم توثيق نمط مختلف، لا تعمل الشركة هنا على طرد المستأجرين، بل سرقة كل دولار من جيوبهم عبر حيل قانونية متعدّدة، فضلا عن مطاردات عدائية في المحاكم تحت طائلة أوامر الاعتقال. على سبيل المثال، عرض الفيلم قصة مؤثرة لمستأجرة فوجئت، بعد خمس سنوات من مغادرتها مسكناً، بمراسيلَ تأتي من شركة كوشنر التي اشترت المبنى أخيرا، تخبرها أن عليها دفع آلاف الدولارات غرامة على مغادرتها من دون إخطار رسمي للمالك السابق. على الرغم من أنها كانت قدّمت هذا الإخطار. توسلت هذه الأم العزباء، لثلاثة أطفال لمحامي الشركة، إلا أنه صمم على مصادرة كامل مبلغ 900 دولار هو كل ما تملكه.

يبدو مسار كوشنر مشابها لمسار ترامب، فكلاهما انتقل بشركة والده إلى مانهاتن في نيويورك، وكلاهما يهتم بالإعلام. وبينما تحول ترامب إلى نجم تلفزيون الواقع، قرّر كوشنر شراء صحيفة نيويورك أوبزيرفر، وهكذا كان الزواج من إيفانكا صفقة أخرى اقتصادية وإعلامية ناجحة، قصة كوشنر نموذج للتدمير الذي يمكن للشعبوية التسبب به للديمقراطية. فهذا الشاب الثلاثيني، معدوم الخبرة الحكومية، تولى منصب كبير مستشاري البيت الأبيض، بالمخالفة لكل الأعراف المؤسسية. بل منحه ترامب تشكيلة من الملفات السياسية الكبرى، تشمل إصلاح العدالة الجنائية في أميركا، والمعاهدات التجارية بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، وبناء الجدار على حدود المكسيك، فضلا عن ملف القضية الفلسطينية الذي تخيّل أن بإمكانه حله على المقاس الإسرائيلي عبر تقديم «تفاهة القرن». لكن الديمقراطية الأميركية ذات مخالب وأنياب. أولها حرية الإعلام الذي سمح ببث فيلم كهذا، من دون أن يُمسّ أي من العاملين فيه.

مخلب ديمقراطي آخر هو منظومة الحكم المحلي اللامركزي، ونشهد في الفيلم كيف تبنّى القضية عضو مجلس مدينة نيويورك، ريتش توريس، من دون أن يملك الرئيس سلطة عليه، وهو ما ينطبق على القضاء الأميركي الذي أصدر أحكاما بغرامات كبيرة على شركة كوشنر. ومن الوارد اتخاذ إجراءات أقوى ضد ترامب بعد فقده حصانته، وذلك من أسباب تمترسه الحالي. فبيد ديمقراطي رئيسي آخر هو حرية المجتمع المدني، والفيلم بالكامل قائم على معلومات مبادرة حقوق الإسكان لمؤسسها، أرون كار، والتي تهدف إلى إصلاح القوانين المتعلقة على مستوى الدولة كلها.

وإذا أمكن آليات الحكم المؤسسي العريقة، كبح جماح الحكم الفردي، لكن من دون تحاشي أضرار جسيمة، فما بالنا ببلادنا فاقدة المؤسسات الكابحة، كم من خطاباتٍ شعبويةٍ دمرت بذورا ديمقراطية؟ وكم من «صبي معجزة» صعد على رقابنا؟ وكم من آل كوشنر وترامب العرب بيننا؟

الأردن وفخ كورونا والكلفة الباهظة

محمد أبو رمان

يعيش أغلب الأردنيين اليوم في حالة ظلام عميق والشك جرّاء الارتفاع الكبير في معدل المصابين بفيروس كورونا، خلال الأسابيع الأخيرة، وقد تخطى أحياناً حاجزَ الستة آلاف إصابة، والأعداد الكبيرة لمعدل الوفيات اليومية. وقد اقتربت في بعض الأحيان من 90 وفاة بسبب الفيروس. في مثل هذه الظروف الحرجة، ومع حالة القلق والرعب لدى ناس كثيرين، تكمن كلمة السرّ في التكاتف الوطني والشفافية والثقة على مستويين رئيسين: العلاقة بين الدولة والمجتمع، والعلاقة المجتمعية بين المواطنين أنفسهم. إلا أنّ ما يتوازى مع خطورة الفيروس لجوء أطراف عديدة، من مسؤولين ومواطنين ونخب، إلى لعبة التلاوم، وتبادل التهم بالمسؤولية عن هذا الترنّي، وهي لعبةٌ رديئةٌ تضرب الروح المعنوية والوطنية العامة، وتُحدث حالةً من التشظي والانشطار الداخلي! في الأثناء، كانت لافتة إشارة الملك عبدالله الثاني، في مجلس الأمن الوطني، إلى رفض مبدأ الفزعة (الارتجالية الدائمة في التخطيط) في التعامل مع الوباء، وضرورة العمل بروح الفريق الواحد وبسيادة القانون. وجاء حديث الملك بعد يومين على انتخاب النيابية التي عزّزت قناعة المواطن بوجود خلل كبير في التخطيط والسيناريوهات. فعلى الرغم من المخاوف الكبيرة من أن تؤدي (الانتخابات) إلى ارتفاع كبير في معدلات الإصابة بسبب العادات الاجتماعية في الاحتفالات للمرشحين الفائزين، انتظرت الحكومة يوماً كاملاً وتركت الآلاف في الشوارع يحتفلون، على الرغم من حظر التجول، حتى ضيّقت مواقع التواصل بخطورة الأوضاع، وتدخل الملك، ثم تحرّك جميع المسؤولين! المفارقة أنّه لم تمض شهور قليلة على اعتبار الأردن من الدول المميزة في القدرة على احتواء حجم الإصابات في الفيروس وتقليلها، لتنقلب الأمور رأساً على عقب، فيصبح الأردن من أعلى الدول في نسبة الإصابات والوفيات، مقارنةً بعدد السكّان، وقد فجّر الوزير السابق وعضو لجنة الأوبئة سابقاً، عزمي محافظة، قنبلة كبيرة، عندما قدّر أعداد الأردنيين المصابين بكورونا بحدود مليون. الأهمى والأمرّ أنّ الوضع الوبائي يترافق مع أزمة اقتصادية ومالية خانقة وكبيرة، على الصعيدين، الوطني والاجتماعي، فعمليات الإغلاق وحظر التجوّل والتعليمات والبروتوكولات الصحيّة أضرّت بشريحةٍ اجتماعيةٍ عريضة من المواطنين، مالياً واقتصادياً، كما أنّها رفعت معدّلات البطالة إلى درجةٍ قياسية، ويُتوقّع أن يرتفع العدد بدرجةٍ أكبر بكثير مع العام المقبل، ما يعني أنّنا أمام تداعياتٍ اجتماعيةٍ وأمنيةٍ وسياسيةٍ واقتصاديةٍ لا تقل خطورة عن تلك الصحيةُ والضرورة، لا توجد هنالك نظرية عالمية محكمة للتعامل مع الفيروس، يمكن الاستعانة بها، وتمثّل نموذجاً إرشادياً حاسماً. وفي المقابل، فرض الاستمرار في التردد والارتياب وعدم وضوح المعايير التي تحكم السياسات وضعف قنوات الاتصال والتواصل نفسه على المناخ العام في البلاد، وأدى إلى حالةٍ من القلق الشديد في أوساط الرأي العام، ليس فقط بسبب الوباء، بل للشعور بأنّه لا توجد خطة محكمة طويلة المدى، ولا رؤية استراتيجية تحكم تعامل الدولة مع الوباء وتداعياته. بالنتيجة وخلال فترة محدودة نسبياً، يمكن القول إنّ النتائج السلبية للفيروس والحالة الوبائية ارتفعت كلفتها إلى درجة عالية جداً وكبيرة للغاية، على المستويات المختلفة: صحياً وثقافياً وحتى سياسياً ونفسياً. وفي خلفية ذلك سؤال مهم جداً عن الثمن السياسي، وعن مدى الثقة والمصداقية في علاقة المواطن بمؤسسات الدولة والحكومات، فبعد أن ارتفعت شعبية الحكومة السابقة بصورةٍ غير مسبوقة، بعد أشهر قليلة من التعامل مع الوباء، حينها، بسبب الأعداد القليلة من المصابين، انهارت (الثقة) أخيرا بدرجة كبيرة، وعادت حالة الريبة لتتسيّد الموقف في المشهد العام، وبدا ما كان في البداية إنجازاً وكأنّه خسائر اقتصادية فادحة بلا مقابل، إذ وقع الأردن في فخ الوباء، ولم ينجُ منه.

الاستيطان في القدس... رسالة إلى بايدن

أسامة عنمان

لطالما كان الاستيطان أولويّةً لدى حكومات الاحتلال الإسرائيلي، على اختلاف الأحزاب الحاكمة، من يمين أو يسار. وهو يشكّل أكبر تهديدٍ لمشروع الدولة الفلسطينية، وفي الوقت نفسه، ورقة مزايدة، أو وسيلة استقواء، في وجه أزمات داخلية يواجهها رئيس الحكومة، كما يحدّث، هذه الأونة، مع بنيامين نتنياهو، والذي يواجه تُهَمًا بالفساد والاحتيال وخيانة الأمانة، كما يواجه تبعات فشله في التعاطي مع وباء كوفيد 19 وتداعياته الاقتصادية، إذ حاول تسويق نفسه بالاختراقات الخارجية اللافتة؛ بنجاحه في تطبيع علاقات دولة الاحتلال مع الإمارات والبحرين والسودان، بقوله، مثلاً، إنّ اتفاقات التطبيع «تغيّر خريطة الشرق الأوسط»، وتضع حدًا للعزلة الجغرافية التي كانت تعانيها إسرائيل، وتقضي مدّة الرحلات الجوية وتخفّض كلفتها». واستطاع أن يقول إنه نجح في ذلك، على الرغم من تجاهله التام متطلّبات التسوية مع الفلسطينيين، وعمله الدؤوب، لتقويض حلّ الدولتين؛ بسياسات الضمّ وفرْض السيادة على الضفة الغربية المحتلّة.

والآن، وبعد خسارة نتنياهو الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الأكثر استهتارًا بالقانون الدولي، والأوضح خروجًا عن القرارات الأممية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والاستيطان، فإنه يدرك أنّ الموقف من الاستيطان لن يكون كما كان في عهد ترامب الذي كفّ عن اعتبار الاستيطان مخالفًا للقانون الدولي، والشرعة الدولية. وهو يبدو مُصرًا، حتى رمقه الأخير رئيسًا، على تأكيد هذا الخروج، كما في زيارة وزير خارجيته، مايك بومبيو، غير المسبوقة الضفة الغربية، (تم إلى هضبة الجولان المحتلّة)؛ معلنًا أنّ «الولايات المتحدة تصنّف الصادرات من المستوطنات على أنها صناعة إسرائيلية»، خلافًا لكلّ الإدارات الأميركية السالفة. ولذلك، يبدو نتنياهو معنيًا بتجاهل التحوّل الذي يُحدثه وصول جوزيف بايدن الرئيس الذي يرجَّح أن يكون نهجُه استمرارًا لنهج الرئيس الديمقراطي الأسبق، باراك أوباما، الذي كان وجّه انتقاداً ما يشبه الصفعة الانتقامية، حين أدّى امتناع المندوب الأميركي في الأمم المتحدة عن استخدام حقّ النقض (الفيتو) إلى تبنّي مجلس الأمن القرار 2334، في 23 ديسمبر/ كانون الأول 2016، والذي حثّ على وضع نهاية للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، ونصّ على مطالبة إسرائيل بوقف الاستيطان في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وعدم شرعية إنشاء إسرائيل المستوطنات في الأرض المحتلة منذ عام 1967. وكان أول قرار يُمرَّر في مجلس الأمن متعلق بإسرائيل وفلسطين، منذ 2008.

بايدن الذي كان يشغل، ثمانية أعوام، منصب نائب الرئيس، وكانت له مع دولة الاحتلال محطات تعارُض، وصلت أحيانًا إلى حدّ التسبُّب في أزمة بين إسرائيل والولايات المتحدة، عندما أعلنت وزارة داخلية الاحتلال، في 2010، ترويج بناء 1600 وحدة سكنية في «حي رمات شلومو» في القدس المحتلّة، وكان ذلك في أثناء زيارة بايدن إسرائيل. وقتها اضطرت حكومة الاحتلال إلى وقف ذلك الترويج، وبحسب القناة العبرية السابعة، فإنّ هذا المخطّط كان تمّ إبقاؤه، في الماضي؛ بسبب أزمة بين الحكومة الإسرائيلية وإدارة الرئيس الأميركي أوباما.

واليوم، وبعد فوز بايدن بالرئاسة، أعلنت بلدية القدس عن إقامة مائة وحدة سكنية جديدة في مستوطنة رمات شلومو المقامة على سفوح تلال شعفاط شمال القدس المحتلة، تزامنًا مع الإعلان عن البدء بتسويق ما يزيد على 1200 وحدة استيطانية جديدة فيما تعرف بمستوطنة جفعات هاماتوس جنوب القدس المحتلة. ومن شأن هذا المشروع أن يؤدّي إلى عزل أحياء في المدينة عن بيت لحم في الضفة الغربية؛ ما يعني قطع التواصل بين القدس المحتلة وجنوبي الضفة الغربية، وإفشال حلّ الدولتين.

وهكذا، يستمرّ تكثيف الاستيطان في القدس التي تتميّز، بحسب كتاب «الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية 2015-2016» الصادر عام 2017) باستهداف الاحتلال لها بالسيطرة، والإلتهام الكامل، وذلك على اعتبار أنها تمثل «عاصمة» كيانه الاستيطاني، مشيرًا إلى أنه بعدما كان المقدسيون يملكون غالبية الأراضي عام 1967، أصبحوا بعد عمليات المصادرة، وبعد إقامة المشاريع الاستيطانية، وفتح الطرق، والبناء ضمن الأحياء العربية، لا يملكون إلا 14% من الأراضي في القدس الشرقية.

والمؤشّرات على رفع وتيرة الاستيطان، قبل تنصيب الرئيس الأميركي الجديد، بايدن، واضحة. وكانّ حكومة نتنياهو تتعمّد إرسال رسالة مبكّرة إليه، تختبره بها، وتستبق أيّ ضغوط، أو حتى أيّ مواقف، ومع أن مصادر حكومية إسرائيلية تنفي أن يكون قرار البناء في «حي رمات شلومو» سياسيًا، إلا أن السؤال عن التوقيت يصعب تهميشه؛ فلماذا بقي القرار مجمّدًا منذ عام 2010؟ ولماذا لم يعلَن عن إقراره في عهد ترامب؟ لو لم يكن رسالة سياسية استباقية لبايدن المرجّح، بحسب مواقفه المعلنة مسبقًا، أن يحتذي حذْوَ أوباما في رفض التوسُّع الاستيطاني، وفي مواقف أقلّ عداء للفلسطينيين، وأكثر تمسّكًا بحلّ الدولتين، مع أنّه لا يرجَّح عزْمُه على ممارسة ضغوط فعلية على دولة الاحتلال؛ لإلزامها بوقف الاستيطان، أو تجميده.

وبذلك، تعمل حكومة نتنياهو على فرض الوقائع على الأرض، مستغلّة، ما أمكنها، فترة السماح والتشجيع التي يمنحها ترامب، ولعلها تطمح، بهذا القرار، إلى كسر أيّ توقعاتٍ بأيّ تغيير في مسارها الحثيث والمتسارع في اتجاه الاستيطان والتهويد، وفرْض الحقائق على الأرض، في مسعىً إلى تكريس الاستهانة بالموقف القانوني الدولي وموقف الإدارة الأميركية الجديدة، والاستمرار في النيْل من مبدأ «لا شرعيّة الاستيطان»، مستفيدة من الفترة القليلة المتبقيّة لترامب. لكن، يبقى التأثير مغايرًا، بين رئيس أميركي أقبل يدعم دولة الاحتلال في الاستيطان، وغيره، ولا يستبعد معه محللون إسرائيليون، كما كتب ناحوم برنياع، في صحيفة يديعوت أحرنوت، أن يعلن، «وفق أكثر السيناريوهات تطرّفاً»؛ خلال الأسابيع المقبلة، عن ضمّ جزئيّ للضفة الغربية، وبين رئيس مقبل، حريص على إعادة النظر في مجمل التوجُّهات والسياسات التي انتهجها سلفه، والذي كان حريصًا بدوره على معاكسة قرارات ترامب، إلا في استراتيجيات أميركية ثابتة، وعميقة.

ولا يتوقّع أن تقدّم حكومةُ نتنياهو، (أو أيّ حكومة مقبلة يرجَّح أن يكون اليمين مسيطرًا عليها)، مصالح دولة الاحتلال في التطبيع مع دول عربية إضافية، قد تشترط وقف الاستيطان، فصوته وأصوات المستوطنين أقوى، واعتبارات الاستيطان أولى، وأكثر إلحاحًا.

(كاتب فلسطيني)

> مشروع استيطاني يؤدّي إلى عزل أحياء في القدس عن بيت لحم ما يعني قطع التواصل بين القدس وجنوبي الضفة

> الجانب غير المعلن من الأزمة الإثيوبية أن معارضين وخصوماً لآبي يرونه غطاء يتستر به فصيل قومية الأمهرا

آبي أحمد والمأزق الإثيوبي

نبيل البكيري

إثيوبيا، البلد الكبير مساحة وسكانا، وتاريخا وحضارة، والذي يعد، بحق، بمثابة أكبر متحف للشعوب والإثنيات واللغات الحية في عالم اليوم، يمر اليوم بأزمة هي الأخطر في تاريخه الحديث والمعاصر، وخصوصا بانفجار هذه الحرب الناشبة حاليا بين الحكومة المركزية وإقليم تيغراي، بعد مرحلة، ربما هي الأولى والأقصر في تاريخ هذا البلد، بدأت تشهد تحولات كبيرة سياسية واقتصادية، لم تعرفها إثيوبيا من قبل، منذ صعود رئيس وزرائها الحالي، أبي أحمد، في 2 إبريل/ نيسان 2018، على إثر ثورة شعبية سلمية احتجاجية، تصدرها شباب قومية الأورومو التي ينتمي إليها أبي أحمد نفسه، بعد تقديم رئيس الوزراء الأسبق، هايلي مريام ديسالين، استقالته على إثر تلك الاحتجاجات.

انفجار الحرب في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، في إقليم تيغراي (هضبة إثيوبيا الشمالية) بين حكومة هذا الإقليم والحكومة المركزية الفدرالية في أديس أبابا، لم يكن سوى رأس جبل جليد الأزمة السياسية المعقدة والمتراكمة إثيوبيا، والتي أدت إلى تأجيل الانتخابات التي كان مقرّرا لها أن تُعقد في أغسطس/ آب الماضي، كما أدّت إلى إقدام حكومة إقليم تيغراي على إقامتها، في تحدّ كبير للحكومة الفدرالية، وهذه كلها مقدّمات أدّت إلى الحرب الدائرة اليوم في الإقليم التي لا يستطيع أحد التكهن بمآلاتها ومصيرها قريبا، إذا ما استمرّت، ولم تستجد فرصة لإيقافها، والعودة إلى طاولة حوار وطني إثيوبي.

إثيوبيا الفدرالية الحديثة التي تشكلت على إثر سقوط النظام الاشتراكي بقيادة منغستو هيلا مريام عام 1990، على يد جبهة تحرير تيغراي وحلفائها، بقيادة رئيس الوزراء الأسبق، مليس زيناوي، والذي تسنّد فكرة الفدرالية الإثنية الإثيوبية، والتي تعد مازقا سياسيا لدى تيار سياسي إثيوبي عريض، كما تعتبرُ مكسبا سياسيا أيضاً لدى تيار سياسي آخر، باعتبارها (الفدرالية الإثنية) حلا لمسألة الصراعات الإثنية الدائمة التي تزخر بها القارة الأفريقية كلها.

أما أبي أحمد القادم إلى سدّة الحكم من بوابة مرحلة انتقالية سياسية غير انتخابية (كان يفترض أن تتوج بانتخابات ديمقراطية) لكنه حاول تجاوز الشرعية الانتخابية بشرعية إصلاحية إنجازية، بإجراء إصلاحات سياسية استباقية، استبشر بها الإثيوبيون كثيرا، خصوصا قوميته الأورومية، والتي تحتل المرتبة الأولى سكانيا في إثيوبيا، وعاشت مرحلة طويلة من التهميش والإقصاء، وهو ما دفع بها إلى الثورة والاحتجاج على الحد الهامش، إلا أن الإجراءات التي قام بها أبي أحمد لاحقا فيما يتعلق بتفكيك الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا الحاكمة، والإعلان عن حزب الازدهار على أنقاضها، كل هذه الخطوات جعلت بعض الإثيوبيين يتوجسون خيفة مما يخطط ويهندس له أبي أحمد. صحيحٌ أيضا أن أبي أحمد أحدث إصلاحات جريئة، فيما يتعلق بإطلاق السجناء وعودة المعارضين من الخارج، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية واستقطاباتها في إثيوبيا، وإشاعة حرية الرأي، في وطن ظل حبيس قبضة أمنية صارمة ثلاثين عاما، إلا أن التطورات التي تلت اغتيال الفنان الأورومي، هاتشالو هنديسا، في يونيو/ حزيران الماضي، والذي كان نجم الاحتجاجات التي أدّت إلى صعود أبي إلى الحكم، وقادها شباب حركة الغيرو الأورومية، تلك الإجراءات التي تمثلت باعتقال معارضين لآبي أحمد ومنافسين له، كالزعيم الأورومي نفسه، لما مجراسا الذي تنازل لصديقه أبي أحمد لتولي رئاسة الوزراء عقب استقالة ديسالين، فقد مثلت هذه الإجراءات الأمنية تحولا مفاجئا وكبيرا في توجهات أبي السياسية، وأبانت عن وجه آخر للزعيم الشاب أبي أحمد، الحاصل على جائزة نوبل للسلام (2019)، جزاء عملية السلام مع جارتهم الشمالية إريتريا التي ظلت في حالة حرب مع إثيوبيا طوال العقدين الماضيين.

وباعتقاله المعارضين الأورومين، ممن ينتمون لقومية، وكانوا حلفاء له، دفع أبي أحمد مراقبين كثيرين إلى القول إن ثمة برنامجا آخر تماما له، غير معلن عنه منذ البداية، وإن إعلان قيام حزب الازدهار، تتويجا وتفسيرا لنظرية أبي نفسه، التي تضمنها كتابه «مدّاوَر» (بتشدد الدال وفتح الميمين)، والتي تعني باللغة الأمهرية الوحدة والتعاضد، بعد انقلابا كليا على فكرة الفدرالية الإثنية التي ترفعها حركة تحرير تيغراي، منذ تزعمها الائتلاف الحاكم في إثيوبيا منذ سقوط منغستو وحتى رحيل مليس زيناوي في 2015.

عدا عن ذلك، الجانب غير المعلن من الأزمة الإثيوبية الراهنة أن معارضين وخصوما لآبي يرون أنه لم يعد سوى غطاء يتستر به فصيل قومية الأمهرا، فيه بين فكرتي الفدرالية الإثنية والمواطنة المدنية الدستورية، ضمن نظام ديمقراطي، لبناء إثيوبيا حديثة، يمكن فقط من بابها هذا أن يتوج أبي أحمد زعيما عليها.

(كاتب يمني)

عن العملية السياسية السورية

ميشيل كيلو

تربط فكرة سائدة عن الصراع الدائر في سورية ربطا عضويا لا فكاك منه بين «العملية السياسية» و«الحل السياسي». يعتقد أصحابها أن العملية السياسية هي بوابة الحل السياسي التي ستفضي حتما إليه، وأن فشلها يعد نجاحا للنظام الأسدي وداعميه. لذلك، على المعارضة التمسّك بها، والحؤول دون وقفها، بما أن استمرارها هو البديل الدولي للحل العسكري الأسدي، ولهزيمة الشعب الذي يصر عليها منذ بدأت الانتفاضة الشعبية قبل نيف وتسعة أعوام. عندما قرّر ائتلاف قوى الثورة والمعارضة السورية ربط العملية السياسية بحلّ سياسي، كان قبول هذا الخيار مرتبطا ببلوغ حلّ سياسيٍّ وفق بيان جنيف وقراري مجلس الأمن 2118 و2254. وكان من الواضح أن الأسد وافق على عملية سياسية أخرى، مفصولة عن هذين القرارين ولا تطبقهما، وأنه يريد، من عمليته السياسية، إضاعة الوقت والتفاوض عليها، والإمعان في تعطيل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الذي لم يلتزم بتطبيق قراراته، ولم يحدّد وظيفة العملية السياسية في ضوئها، ولم يدخل في حوارات مع طرفي التفاوض، تلزمها وتلزمهما بتطبيق قراراتها، وترفض الدور التيسيري، والبارد الذي خصّها به بشار الجعفري، ورفضه ممثل الأمين العام في مفاوضات جنيف، الأخضر الإبراهيمي، احتراما لمسؤوليات المنظمة الدولية عن إنفاذ إرادتها، كما عبرت عن نفسها في قراراتها، وصيانةً لدورها في حماية الشعوب من سفاحيها، وكي لا تتحول، بوصفها منظمة دولية، إلى شريك للأسد في إفشال دورها، وتعطيل صلاحياتها المفتوحة على بعد تنفيذي رادع، يعاقب من يخرج على القانون الدولي، ويرفض الانصياع لقراراتها.

الغريب أن يستمر تعطيل العملية السياسية منذ سبعة أعوام، بسبب رفض الأسد التفاوض حول حل سياسي أقرّه مجلس الأمن الدولي بإجماع أعضائه منتصف عام 2012، ورفض تطبيق أي فقرة من فقراته، مدعوما بتجاهل واشنطن له، وبنجاح روسيا في الالتفاف على العملية السياسية وفصلها عن الحل السياسي الذي ترفضه، وتشجع الأسد على تمسّك بحله العسكري، فضلا عن نجاح الممثل السابق لأمين المنظمة الدولية، دي ميستورا، في تحويل المفاوضات إلى محادثاتٍ سرعان ما تحوّلت إلى مناكفاتٍ وخلافاتٍ على الكلمات، وتصرّفاتٍ حفلت بازدراء الشرعية الدولية وممثل أمينها العام الجديد، بيدرسون، الذي غدا مجرّد ميسر لعملية تعذيب يمارسها وفد المخابرات الأسدية على وفد «الائتلاف»، أو الوفد التركي كما يسميه، بينما يقف المجتمع الدولي متفرّجا على ما لم يعد يستحق صفة عملية سياسية بأي لغة من اللغات!

ماذا يعني تمسّك «الائتلاف» بعملية سياسية هذه مواصفاتها ونتائجها، ولن تحقق أيا من مطالب الشعب السوري؟ وماذا يعني قبوله فصلها عن القرارات الدولية مرجعية الحل السياسي، بقدر ما تحققه؟ ويستجيب الأسد لها، ويتخلص بعض أعضاء الهيئة العليا للتفاوض من عقدة الدونية التي توهمهم أنهم صاروا حقا ممثلين للثورة، وزعماء للسوريين الذين يعالجون صورهم بأحذيتهم ويتهمونهم بالعمالة!

هناك عملية سياسية واحدة يجب التفاعل معها بأقصى قدر من الإيجابية والتفاني، هي تلك التي تنصبّ على تطبيق القرارات الدولية، وإلزام الأسدية بحل تفاوضي يخلو من الأعيبها، و«تيسير» الأمم المتحدة. أما التسلية في جنيف، وتمسكن وفد المعارضة وصمته عن سفالات وفود الأسد، وإشادته بإيجابية المباحثات كلما ابتسم مخبر أسدي في وجه أحد من أعضائه، متجاهلا عجز النظام الدولي عن إقناع المخبرين بوضع جدول أعمالٍ للمحادثات التي كان يجب أن تبدأ مطلع عام 2016، وتنتهي بحل سياسي نهائي منتصف عام 2017، تطبيقا للقرار 2254 الذي تدور المباحثات العبثية حوله من دون تحقيق أي فقرة منه، فهذا ليس عمليةً سياسيةً، وليس تفاوضا أو محادثات. لا قيمة لأي عملية سياسية من دون تطبيق القرارات الدولية. كل ما عدا ذلك باطل وقبض ريح، وهزيمة.

طبول من دون حرب

بيار عقيقي

كان من المفترض أن تؤدّي تداعيات فيروس كورونا على سوق العمل والاقتصاد العالمي إلى خفض نفقاتٍ يُمكن اعتبارها «غير ضرورية»، والتركيز على قطاعاتٍ تأثرت بشدّة من الوباء، مثل القطاعين الصحي والوظيفي. وعزّزت الأرقام السلبية لمعظم اقتصاديات العالم في العام الحالي هذه الفرضية، ما يعني أن اقتصاد الطوارئ، الناشئ على عجل لمواجهة تحدّيات كورونا، استُنزف بكثافة بفعل تفشي الفيروس من جهة، ولعدم وجود خططٍ معدّة مسبقاً لمواجهة انتشار وباء من جهة أخرى. بالتالي، كان غريباً، نظرياً، حديث رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، عن تخصيص زيادة قدرها 22 مليار دولار للسنوات الأربع المقبلة، للإنفاق العسكري في بلاده، مرفقاً ذلك بقوله إن «الوضع الدولي محفوف بالمخاطر والتنافس حادّ أكثر من أي وقت مضى منذ الحرب الباردة (1947 . 1991)». ولم يكن حديث جونسون مفاجئاً، فقد عكف مسؤولون بريطانيون، في الأسابيع الأخيرة، على الحديث بنبرة عسكرية، مثل قائد الجيش البريطاني، نيك كارتر، الذي نبّه من احتمال وقوع حرب عالمية ثالثة. وبرزت تقارير أيضاً عن تطوير الصناعة العسكرية البريطانية آلات (روبوتات) للقتال في المستقبل بدلاً من البشر، بالإضافة إلى حديث بريطانيا وكندا عن استهدافهما إلكترونياً من روسيا والصين وإيران.

في الواقع، يتنامى الحديث عن احتمالات نشوب صراع عالمي، بعد عامين مشحونيْن بالتدريبات والمناورات «الكبرى» في تاريخ دول ومنظّمات. روسيا مثلاً أقامت أكبر مناوراتٍ لها منذ خلافتها الاتحاد السوفييتي عام 1991، في الشرق الروسي في سبتمبر/ أيلول 2018. وتبعها حلف شمال الأطلسي (الناتو) بتنظيمه أكبر مناورات له في النرويج منذ أكثر من 40 عاماً، في أكتوبر/ تشرين الأول 2018. وتبع ذلك استعراضٌ عسكري هو الأكبر للصين منذ انتصار الثورة الشيوعية في 1949، وذلك في سبتمبر/ أيلول 2019.

قد يعني هذا الأمر لكثيرين مجرّد رفع سقوف لاستثماره في الضغط السياسي. ويبدو هذا المنطق واقعياً في حال أخذنا بالاعتبار طريقة التعاطي الروسي . الأميركي في ملف معاهدة «ستارت 3» (خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية)، الموقّعة في عام 2010 وتنتهي في فبراير/ شباط المقبل، فروسيا تسعى إلى تمديد المعاهدة من دون شروط مسبقة، في مقابل بذل الولايات المتحدة مساعيها لتغيير شروط الاتفاقية، لجهة تجميد الروس ترسانتهم النووية، بالإضافة إلى ضمّ الصين للمعاهدة، وهو ما ترفضه روسيا. يبدو النقاش الروسي . الأميركي أقرب إلى لعبةٍ سياسيةٍ منه إلى توزيع جنود على ساحات قتال متفرقة، فموسكو وواشنطن لا تتصرّفان وكأن الحرب واقعة غداً في حال لم يتفقا بحلول فبراير المقبل، بل وكأنهما في نقاش محموم، في ترسيخ لعقيدة سادت منذ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1939 . 1945)، تحديداً بعد اختبار الصواريخ الكوبية عام 1962، وهي «البلدان يتجنّبان قدر الإمكان المواجهة المباشرة».

في المقابل، الصين، التي تمتعت بمفردها من الدول الصناعية الكبرى، تقريباً، بنمو اقتصادي شبه ثابت في العام الحالي، على الرغم من فيروس كورونا، وقّعت أخيراً «اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة»، مع 14 دولة، عشر منها من دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، بالإضافة إلى أستراليا ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية واليابان، أي الدول الحليفة للولايات المتحدة. وهو اتفاقٌ يسمح بإنشاء أكبر كتلة تجارية في العالم، تؤثر على 2,1 مليار شخص، أي نحو ثلث العالم. بالتالي، لا يحتاج مثل هذا الاتفاق إلى ما يضرّه، تحديداً الأعمال العسكرية، فبقدر ما يكبر حجم الأعمال وحجم المساهمين فيها، بقدر ما تنخفض التوترات المؤدّية إلى صراع أممي، على الرغم من تكريسها، على الأرجح، استمرار الحروب الإقليمية أو نشوء أخرى، من دون تدحرجها إلى حرب عالمية ثالثة. فواقع السوق شبه موحّدة شرقاً وغرباً، وأمميته تسمح بإنشاء شبكات تلاقٍ ونقاط مشتركة تخفف بشدّة من احتمال عودة الزمن إلى عامي 1914 و1939.

كاريكاتير — سعد المهندي

الأزهر وموقفٌ ثابت تجاه فلسطين

خديجة جعفر

أثار صمت مشيخة الأزهر إزاء اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل، وقعتها الإمارات والبحرين والسودان، في أغسطس/ آب وأكتوبر/ تشرين الأول الماضيين، تساؤلاً حيال التزام الأزهر بالقضية الفلسطينية؛ إذ سارعت هيئاتٌ دينيةٌ أخرى، مثل اتحاد علماء المسلمين ودار الإفتاء الليبية ومفتي عُمان، إلى معارضة هذه الاتفاقيات وإصدار بيانات وتصريحات تشجبها.

وفي الواقع، التزام مشيخة الأزهر تجاه فلسطين والقدس ثابت ومتجذر، على الرغم من حالة الصمت المؤقت تجاه اتفاقيات التطبيع؛ والذي قد يعزوه محللون إلى صلة مشيخة الأزهر القوية بمجلس حكماء المسلمين في أبوظبي، ففي منتصف الشهر الجاري (نوفمبر/ تشرين الثاني)، أصدرت مشيخة الأزهر بياناً استنكرت فيه عزم «الكيان الصهيوني» بناء وحدات استيطانية جديدة قرب مدينة القدس، والتي تراها المشيخة استمراراً لسلسل اغتصاب أرض فلسطين، والعبث بهوية القدس الدينية. كما أكّد البيان دعم الأزهر الكامل للشعب الفلسطيني المظلوم، ووصف العنف الإسرائيلي بالإرهاب الصهيوني. وربما نرى في هذا البيان ردًا غير مباشر على اتفاقيات التطبيع العربية الأخيرة، إذ أكّد الأزهر ثبات موقفه

الجزائر... المؤسسة العسكرية تقود قاطرة التجديد

محمود الريماوي

كان أمراً مفاجئاً، وبغير تمهيد، أن تعمد قواتٌ لجبهة بوليساريو إلى إغلاق الممر بين الحدود المغربية والموريتانية في معبر كركرات التي تداولت وسائل الإعلام اسمها في الأيام العشرة الأخيرة. ولم تكتف الجبهة بذلك، بل أعلنت أن اتفاق وقف إطلاق النار مع المغرب، الموقع في عام 1991، قد أصبح لاغياً، وهو ما يعادل إعلان حرب أو التمهيد لإعلانها، غير أن شيئاً من ذلك لم يحدث، فقد أعادت القوات المغربية فتح المعبر، وقامت بتحصينه، وعادت حركة مرور الأفراد وشاحنات البضائع إلى حالها، حيث تعتمد أسواق موريتانيا، بدرجة كبيرة، على الإمدادات الغذائية المغربية، وخصوصاً من الخضار والفواكه. وبينما بدت الجزائر على غير تماسٍّ مباشر بهذا الحدث، إلا أن تحرّكات «بوليساريو» تمتعت بغطاء إعلامي جزائري، وما هو أكثر منه، وذلك بالحديث عن قدرات الجيش الجزائري، وعن صواريخ إسكندر الروسية. والجيوش محل تقدير واعتزاز، سواء الجيش الجزائري أم المغربي أم غيرهما، غير أن توقيت هذا الاستعراض المتزامن مع التطورات على معبر كركرات أثار التساؤل. ومن حسن الطالع والتدبير أن الأزمة المفتعلة في المنطقة الحدودية وفي عمق الصحراء قد طويت تقريباً، ولم تخلّف ذيولاً ذات أثر ظاهر.

ثارت هذه الأزمة على هامش تطوراتٍ داخلية تشهدها الجزائر، وحيث يجرى التنازع بين مؤسسات الحكم والحراك الشعبي على من يصوغ معالم الجزائر الجديدة ويحدّدها، جزائر ما بعد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة. ومن الجلي أن المؤسسات الرسمية نجحت في وضع خريطة طريقٍ تجمع بين مكافحة فساد رموز العهد السابق وانتخاب رئيسٍ جديد للجمهورية وتعديل الدستور والاستعداد لتعديل قانوني الأحزاب والانتخاب، وصولا إلى إجراء انتخابات نيابية جديدة في أقرب موعد ممكن، وإنْ لم يتم بعد تحديد هذا الموعد. وقد أخذت المؤسسات على عاتقها القيام بالتغيير الذي هتفت به حناجر ما لا يُحصى من الجزائريين. بينما يدعو الحراك الشعبي، وما انفك، إلى تغيير جذري شامل. وهو ما ترى فيه المؤسسات، وتتصدّرها المؤسسة العسكرية، بأنه وصفة للوقوع في الفراغ والفوضى وإشاعة بيئةٍ تتسلّل فيها قوى دخيلة للعبث بالمصير الوطني. وقد رسم ملامح هذه الخريطة، وباشر بترجمتها على أرض الواقع، رئيس الأركان السابق، قايد صالح، والذي أشرف قبل أن توافيه المنية على إجراء الانتخابات الرئاسية التي أسفرت عن فوز عبد المجيد تبون. وقد لعب الرجل الراحل دوراً أبوياً في التعاطي مع مطالب الحراك الشعبي، وخصوصاً في مكافحة الفساد، وتعديل الدستور، وانتخاب منظومة جديدة للحكم والتشريع. وقد جرت انتخابات الرئاسة يوم 12 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، ولم يشبْها تزوير، ولكن من جملة 33 مترشحاً تم استبعاد نحو 28، بعضهم كانوا غير جديين، أو لم يستوفوا الشروط، وبعضهم الآخر تم استبعاده لعدم الرضى السياسي عنه. ومن الملاحظ أن شخص الرئيس تبون يحوز على الرضى من القوى السياسية والاجتماعية، لكن ظروف الانتخاب كانت أقل من المأمول، وإن اعتبرت انتخاباتٍ حقيقيةً، مقارنة بما كان يجرى في العهد السابق من قولبة النتائج مسبقاً، ومعها نسب المشاركة والاقتراع.

وكانت الخطوة الثانية ذات الأهمية هي في تعديل الدستور الذي سبق أن عدّله بوتفليقة مرات عديدة، مستفيداً من الأغلبية البرلمانية الأوتوماتيكية، والتنافس بين حزب جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي على الولاء. وقد نظرت في التعديلات لجنة قانونية ضمّت 16 خبيراً، وجرى عرض التعديلات على مجلس الشعب، ونالت الموافقة، ثم تمت إحالة التعديلات على استفتاء شعبي.

تقيد التعديلات الفترة المتاحة لرئيس البلاد بولايتين منفصلتين أو متصلتين، وتدعو إلى إنشاء محكمة دستورية للبت في المنازعات بين السلطات، وتمنح حرية للإعلام والأحزاب، بحيث لا يقع حل حزب أو منبر إعلامي إلا بحكم قضائي، كما أنها تفتح الباب أمام تشكيل حكومات برلمانية، حيث يتعيّن تكليف الحزب المتمتع بالأغلبية البرلمانية بتشكيل حكومة ما بعد الانتخابات. وتعتبر التعديلات الأمازيغية لغة وطنية رسمية إلى جانب اللغة العربية. وفي جملتها، تعتبر التعديلات متقدّمة عمّا كانت عليه مواد الدستور من قبل، إلا أن المعترضين أخذوا على التعديلات أنها لم تخضع لنقاش مجتمعي واسع، وأنها

> تجديد النظام بصورة واسعة، لا تغييره، هو الخيار الذي يشقّ طريقه على أرض الواقع، وإلى إشعار آخر

نالت موافقة مجلس النواب الذي انتخب في العهد السابق. بينما تقول اللجنة إنها تلقت مئات الملاحظات من الأحزاب والمجتمع المدني لدى إعداد التعديلات، وإنها أخذت بكثير منها. وقد جاءت ظروف انتشار وباء كوفيد 19، وغياب الرئيس تبون للعلاج في الخارج من إصابته بالوباء نفسه، إضافة إلى أن العكوف على قراءة مواد الدستور ليس جذّاباً لكثيرين، ما أدى إلى إضعاف الاهتمام بالاستفتاء والمشاركة فيه، حيث بلغت نسبة المشاركة أقل من 24% ممن يحق لهم التصويت، وحظيت التعديلات بقبول 66% من هؤلاء.

بموازاة ذلك، تتطلع السلطات القديمة الجديدة إلى استقطاب منظمات المجتمع المدني، والإعلاء من شأنها، واعتبارها أجساماً اجتماعية وازنة، وذلك في محاكاةٍ، كما يبدو، للنموذج التونسي، خلافاً للوضع في المغرب، حيث الأحزاب والنقابات والسلطات المحلية المنتخبة هي الأجسام الوازنة. علماً أن منظمات المجتمع المدني نشطت في السنوات القليلة الماضية فقط، ولم تمدّ بعد جذورها في الحياة الاجتماعية، بوصفها كياناً مستقلاً وذا تأثير. ومع التساؤلات عن صحة الرئيس، والتمني له وللمصابين بالوباء بالشفاء، فإن الضبابية تكتنف المشهد السياسي الجزائري، فقد تأثر الحراك الشعبي بظروف الوباء ومحاذيره، كما تأثر الوضع الاقتصادي في عموم البلاد بالتراجع الكبير في أسعار النفط، وحيث تمثل هذه الثروة الوطنية 95% من الدخل العام (بما يفوق اعتماد دول الخليج على النفط). وينتظر الاستحقاق الانتخابي تحديد موعد له، وتثور خلال ذلك مطالباتٌ بوضع قانون انتخاب جديد، بمشاركة اجتماعية واسعة، وإن لا يقتصر الأمر على أعضاء مجلس النواب الحالي الذي يجسد أبرز المظاهر المستمرة للعهد السابق.

والراجح أن تجديد النظام بصورة واسعة، لا تغييره، هو الخيار الذي يشقّ طريقه على أرض الواقع، وإلى إشعار آخر، وذلك في ضوء التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية والعرقية والوبائية، والتي تتطلب حلولاً موضعية وعاجلة، قبل الحلول القصوى، وفي ظل قيام المؤسسة العسكرية بدور محوري وفوقي في توجيه العملية السياسية والدستورية.

(كاتب من الأردن)

لبنان والغرق في متاهات التأليف الحكومي

عمر كوش

لم يتغير أي شيء يذكر في لبنان على المستوى السياسي، بالرغم من توقعات بحصول تغير ما في سلوك زعماء القوى والأحزاب الطائفية وقادتها بعد انفجار مرفأ بيروت الكارثي، والذي يبدو أن عامة اللبنانيين وحدهم من كانوا ضحاياه ومن دفعوا تكاليفه، فيما توقفت مفاعيله السياسية عند استقالة حكومة حسان دياب، وبعدها جرى تكليف مصطفى أديب بمهمة تشكيل حكومة جديدة، لكن غياب التوافق في نظام المحاصصة الطائفية أفشل جهوده ومساعيه، لتعود المهمة إلى رئيس الوزراء الأسبق، سعد الحريري، والذي ما يزال يراوح في مكانه.

وعلى الرغم من أن تكليف سعد الحريري جرى في 22 الشهر الماضي (أكتوبر/ تشرين الأول)، إلا أن مشاورات التأليف الحكومي ما تزال تدور في دوامة حلقةٍ مُفرغة، تتقاذفها الشروط والشروط المضادة التي تضعها قيادات القوى والأحزاب الطائفية عبر تدخلاتها في أدق تفاصيل التأليف الحكومي، وتبرّرها تحت باب المشاركة الوطنية في التسميات والحصص الوزارية، فيما تدّعي جميعها الحرص على الدعم الكامل للمبادرة الفرنسية، وتذليل العقبات أمامها، وعلى تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، لكنها واقع الأمر تتشارك في لعبة رمي مسؤولية عرقلة التأليف الحكومي على بعضها بعضا، لأنها غير منشغلة إلا بالحفاظ على مصالحها ومواقعها وحصصها ومكاسبها، في وقتٍ يعاني فيه عامة اللبنانيين الأمرّين من الأوضاع المعيشية.

ولم تجد نفعاً زيارات المسؤولين الفرنسيين إلى لبنان، وفي مقدمهم الرئيس الفرنسي ماكرون، في زحزحة مواقف القوى والأحزاب السياسية، ولم تنفع كذلك التحذيرات الفرنسية من مغبّة التعطيل، كما لم تنفع التدخلات الأميركية وسواها. وجرى تجاوز كل المهل لإنجاز التشكيلة الحكومية، حتى باتت المبادرة الفرنسية نفسها مهدّدة بالسقوط في وقتٍ تتفاقم فيه الأزمات الاقتصادية والمعيشية، ويشرف احتياطي البنك المركزي اللبناني من النقد الأجنبي على النفاد، ما يعني دخول لبنان في مرحلةٍ يتم فيها رفع الدعم عن المواد والحاجات الأساسية، وخصوصا المحروقات والأدوية والقمح وسواها.

المفارق في الأمر أن تصريحات قادة الكتل والقوى السياسية اللبنانية تشي بأنهم على استعدادٍ لتسهيل تأليف الحكومة، لكن ما يعلنونه في تصريحاتهم ليس أكثر من مجرّد تعهدات شكلانية، سرعان ما تتحطم على صخرة التعطيل، ليبقى تشكيل الحكومة عالقاً، ومرهوناً بتدخلات القوى الإقليمية والدولية التي ربطتها بالمتغيرات والتطورات الدولية، وخصوصا الانتخابات الرئاسية الأميركية التي لم تغير نتيجتها، مع انتخاب جو بايدن، شيئا في مواقف القوى والأحزاب اللبنانية.

ومن دون الدخول في تفاصيل مواقف ما بات يعرف «الثنائي الشيعي» والتيار الوطني الحر وتيار المستقبل والقوات اللبنانية والمردة وسواهم، فإن طريق تشكيل حكومة جديدة أدخل لبنان في مرحلةٍ تتقاذفها مناورات التعطيل ومماحكات التكليف، خصوصا وأن مطالب اللبنانيين بحكومة وحدة وطنية، بالمعنى الحقيقي للكلمة، أو حكومة محايدة ومستقلة، يصطدم بأجندات القوى المهيمنة على نظام الحكم، وسعيها إلى تشكيل حكومة أقطاب سياسية، تخضع لإملاءاتها، وقادرة على لفلفة ملفات الفساد وتداعيات الكوارث والأزمات التي أوجدتها، ما يعني ضرب المطالب الدولية عرض الحائط، وعدم الاكتراث بتحكّمها بالمساعدات والقروض المالية الموعودة للبنان.

ولا تنحصر أسباب مناورات التعطيل التي تتقنها القوى والأحزاب اللبنانية، في

> زعماء القوى والأحزاب الطائفية المهيمنة على لبنان يتصرفون وكأنهم يقرّرون مصير دولة عظمى

انقساماتها العميقة وانعدام الثقة فيما بينهما، بل يطاول مقاربتها طبيعة الحكومة اللبنانية المقبلة وتركيبتها ومهامها، ويمتد إلى تغليبها مصالحها الطائفية الضيقة على مصالح عامة اللبنانيين، وارتهانها إلى قوىً خارجية لا تكف عن إدخال لبنان في صراع التدخلات والتجاذبات الإقليمية والدولية.

المشكلة في لبنان أن زعماء القوى والأحزاب الطائفية المهيمنة عليه يتصرفون وكأنهم يقرّرون مصير دولة عظمى، ولا يكفّون عن التحاذق الشخصي والتفاخر السياسي. ومن هذا المنطلق، يسعون إلى تشكيل حكومة اختصاصيين في الشكل، بينما يريدونها في المضمون أن تحمل خلفيّة سياسيّة واضحة، بما يمكّنهم من ضمان نفوذهم السياسي داخلها. لذلك من غير المرجح أن يشكل الضغط الدولي والإقليمي والداخلي فرصةً لتراجع نظام المحاصصة اللبناني عن نهجه الذي واظب عليه منذ مدة طويلة، على الرغم من أن الوضع في لبنان بات تحت المجهر الدولي، خصوصا الفرنسي والأميركي، الضاغط باتجاه الاستفادة من فرصةٍ متاحة أمام نظامه، بغية الخروج من المأزق الذي أوصل لبنان إليه، والقيام بإصلاحاتٍ وتغييراتٍ جذرية، تمسّ تركيبته السياسية والإدارية والحكومية، والقطع مع الدولة المهيمن عليها من دويلة حزب الله والعونيين وسواهم، وتبنّي سياسة الحياد الإيجابي التي تُبعد لبنان عن سياسة الانخراط في المحاور والصراعات الإقليمية، وبغية تجنيب البلد الويلات والكوارث، والابتعاد عن وضعه في خدمة أجندات الأنظمة، وخصوصا نظام الأسد ونظام الملالي في إيران ومشاريعه التوسّعية في العراق وسورية واليمن.

(كاتب سوري في إسطنبول)

«أنا في سورية وأريد العودة إلى وطني»

راتب شعبو

كتب صحافي سوري على صفحته في «فيسبوك» «أنا في سورية وأريد العودة إلى وطني». لا يوجد رد أبلغ من هذه العبارة على «المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين السوريين». استطاع نظام الأسد، بمسعى ثابت يجمع بين الاستبداد والفساد والتمييز والعنف، أن يحقق اغتراباً بين السوري وبلده، أكان السوري خارج سورية أو في بلده، حتى بات السوري في الداخل لا يشعر بأنه في وطنه. يريد النظام وحلفاؤه من المؤتمر المذكور أن يكون أحد مداخل التطبيع بين طغمة الأسد والمجتمع السوري الذي أمعنت في تمزيقه. في الحق، هذا المؤتمر هو التكملة الطبيعية للكذبة القديمة التي فسّر بها الأسد هجرة السوريين بالملايين إلى أطراف المعمورة، والتي تقول إنهم «يفرّون من الإرهابيين». التتمة الطبيعية لهذه الكذبة أن يعود السوريون بعد طرد «الإرهابيين» وانتصار «البطل» المتحمس للفوز في انتخابات الرئاسة في الربيع المقبل (بين 16 إبريل/ نيسان و16 مايو/ أيار 2021)، الموعد الذي حدّدته السلطة للانتخابات. على هذا، جعل فشل المؤتمر الكذبة القديمة تبدو عاريةً في القاعة، ما دفع رأس النظام إلى سترها بالتأكيد أن عدم عودة اللاجئين ناجم عن «العقوبات اللاشرعية» وعن تحويل «قضيتهم الإنسانية إلى ورقة للمساومة السياسية». أما نائب وزير الخارجية، فيصل المقداد، فقد اجتهد برأي آخر، يقول إن مسؤولية عدم عودة اللاجئين تقع على فيروس كوفيد 19. هكذا نفهم أن سبب فرار السوريين من بلدهم هو الخوف من الإرهابيين، وسبب عدم عودتهم هي العقوبات وكورونا والتلاعب السياسي لبعض الدول. لا محل ولا دور إذن للنظام نفسه في كل هذه العملية. السهو التقني خلال إحدى الاستراحات جعل كلام بعض السوريين الذين يقومون بمهمة الترجمة في المؤتمر مسموعاً من دون علم منهم، الشيء الذي نقل إلى العالم آراءهم الحقيقية. قال أحد هؤلاء المترجمين، في لحظة تحرّرهم من الرقابة، إنه لو أتيح للسوريين الباقين أن يخرجوا لخرجوا غداً. من الطريف أن تسمع هذا القول من شخص يشارك في مؤتمر لعودة اللاجئين. ولكن الحقيقة أنه قول يعبّر عن حال غالبية السوريين المتورّطين في الحياة تحت ظل نظام الأسد.

لا تخفى على أحد قائمة العوامل التي تدفع السوري اليوم إلى الهجرة، من الاعتقال السياسي الذي يفتح فمه لابتلاع أي سوري في الداخل، من دون أي ضمان لخروجه حياً، إلى العنف الذي لا يوفر أحداً، إلى التشبيح الذي يسرق حقوق الناس البسطاء أو الأقل قوة، على أيدي زعرانٍ تسندهم الأجهزة الأمنية، إلى البؤس الاقتصادي الذي وصل إليه الشعب السوري على يد نظام لم يكن يرضى بشعار أقل من الوحدة والحرية والاشتراكية مجتمعة، فاكتشف السوريون أن هذه الشعارات كانت تترجم، طوال عقود، إلى مدخرات بمليارات الدولارات باسم أبناء النظام في الجنّات الضريبية أو ملاجئ السرية المالية، مثل بنما أو سويسرا أو الولايات المتحدة الأميركية.

يقول بشار الأسد، في خطابه أمام المؤتمر، إن «موضوع اللاجئين في سورية هو قضية مفتعلة». لم ينتبه كاتب الخطاب إلى التعارض بين أن تكون قضية اللاجئين مفتعلة وأن يكون السوريون قد فرّوا للنجاة بأنفسهم من الإرهابيين. هل فرّ السوريون من بلدهم لأسباب وجيهة أم أن فرارهم كان افتعالاً؟ لم يكن المنطق، في أي يوم، مرجعاً لكلام سياسيين يرون البلاد من منظور مصالحهم الخاصة. ولن تجد طغمة النظام تناقضاً بين دعوتها اللاجئين إلى العودة، وفرض ضريبة مالية باهظة على من يعود. كما لن تجد الطغمة التي فرّ الناس من حكمها وعنفها المنفلت مشكلة في أن

> طغمة الأسد لا تستطيع توفير الحد الأولي من مفهوم الدولة، ولا تجد قيمةً أخلاقيةً تردعها عن الاستمرار في الحكم

تدعو اللاجئين الفارّين إلى العودة. غالبية اللاجئين السوريين يرغبون، ككل اللاجئين في العالم، بالعودة إلى وطنهم، لكن السؤال الذي يجتهد الأسد ودائرته في إشاحة النظر عنه: من يجرؤ من السوريين على أن يعود طوعاً إلى بلدٍ تحكمه طغمة أوصلت البلاد إلى هذه الحال؟ يعلم كل لاجئ سوري أن عودته محفوفة بخطر الاعتقال المفتوح على الموت، وأن عودته تعني أن يُكمل حياته وهو يدفع ثمن موقفه من الطغمة التي تدرك جيداً، على الضد من مزاعمها، أن السوريين فرّوا من آليات حكمها وبطشها وتشبيح أزلامها.

يبقى السؤال: هل حقاً تريد طغمة الأسد عودة اللاجئين السوريين؟ ألم تر فيهم «بيئة حاضنة» للإرهاب؟ ألم يحبّذ رأس النظام خروج معارضيه من البلد لأن في هذا تحقيقاً لفكرته عن المجتمع المتجانس؟ في الحق، عودة اللاجئين لا تعني طغمة النظام إلا بقدر ما يمكن لعودة نسبة منهم أن تعطي انطباعاً بحل الموضوع السوري. ينبغي أن يشعر السوريون في الداخل بأنهم في وطنهم، قبل أن ينتظر أحدٌ عودةً طوعية للاجئين. ولا يحتاج الأمر كثيراً كي يشعر المرء بأنه في وطنه، يحتاج فقط إلى وجود حدودٍ معقولةٍ من دولة القانون، إلى اطمئنان السوري، وهو في بلده، أن مؤسسة الدولة تحميه حين يحترم القانون، وأن القانون ليس ورقةً يمكن لأي شبيح أن يعجكها ويرميها في وجه خصمه الذي سوف يجد الدولة في صف الشبّيح، وليست في صف القانون. لكن طغمة الأسد لا تستطيع توفير هذا الحد الأولي من مفهوم الدولة، ولا تجد، مع ذلك، قيمةً أخلاقيةً تردعها عن الاستمرار في الحكم، وعن دعوة الفارّين من حكمها إلى العودة.

(كاتب سوري في فرنسا)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر**
■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام**
■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي
م عن البياري ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل**
ا لتليلي ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads